المنظمات غير الحكومية ودورها التنموي

أ. علي مفتاح الجد(*)

أ. محمود عبدالسلام البريدان(**)

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة توسعاً لمصطلح مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات والجمعيات الأهلية والنوادي وغيرها من التنظيمات الطوعية أو الاختيارية، خاصة في الدول الأوروبية، ذلك في إطار التحول الديمقراطي ونتيجة الاتساع في قاعدة المشاركة السياسية للمواطنين والتي تعتبر من أهم مقومات التنمية السياسية، الأمر الذي أعطى أهمية بالغة لمؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي ليصبح لها دور في الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على حركة النظام السياسي في أي دولة.

بناءً على ما تقدم فهدف المنظمات غير الحكومية من خلال تأثيرها يصب في إطار الصالح العام لدفع عجلة العمل التطوعي الحر من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، الاقتصادي, والاجتماعي، وسيتم تناول هذا البحث حول المنظمات غير الحكومية ودورها التنموي حيث تحظى المنظمات غير الحكومية باهتمام متزايد من قبل الحكومات (الرسمية) ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة، حيث يتناول تعريفات المنظمات غير الحكومية التي أدت إلى التنوع في هذه التعريفات ثم التطرق إلى مجالات نشاطاتها التنموية ومصادر تمويلها، حيث تتنوع مجالات ونشاطات هذه المنظمات غير الحكومية من اقتصادية، واجتماعية، وثقافية. ثم الانتقال إلى المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالحكومات (الرسمية) التي تؤدي تارة إلى التعاون والتبادل، و تارة أخرى للتنافر فيما بينها.

أولاً: إشكالية البحث

يتناول هذا البحث مشكلة بحثية تتعلق بواقع وطبيعة المنظمات غير الحكومية بشكل عام ودورها التنموي بشكل خاص من أجل تحقيق مستويات راقية من التنمية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية أي توفير الرفاهية المادية للمواطنين من خلال تحسين المستوى المعيشي لهم وتحريرهم من الفقر والحرمان وتحقيق الانسجام والاستقرار الاجتماعي. لذا فأمر التنمية بالنسبة

(*) عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة/ الخمس.

(**) عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة/ الخمس.

للمنظمات غير الحكومية أمر هام وضروري وهذا ما يسعي هذا البحث لتحديده وابرازه من خلال الكشف عن الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية. الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات والتي تمثلت في الآتي:

– هل استطاعت المنظمات غير الحكومية بصفة عامة أن تلعب دوراً مؤثراً في عمليات إدارة التنمية ؟.

–هل يمكن أن تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً في توجيه بعض الحكومات نحو القضايا المؤثرة في عملية التنمية بمختلف أشكالها ؟.

– ما هي أهم المعوقات أو التحديات التي تحول دون فعالية أداء المنظمات غير الحكومية لدورها التنموي؟.

ثانياً: فرضية البحث

تتجلى فرضيات البحث في الإجابة بصوره أولية على التساؤلات المطروحة:

– ساهمت المنظمات غير الحكومية بفعالية في دعم التنمية وذلك من خلال المشاركات الميدانية الفاعلة، ودعم البرامج المخصصة مادياً وبشرياً عن طريق العمل التطوعي.

– انفتاح بعض المجتمعات عن الديمقراطية ساهم في اعطاء المنظمات غير الحكومية الدفعة والأمل من أجل لعب الدور كاملاً في ما يخص التنمية واوجد علاقة تعاونية ايجابية بين المؤسسات الرسمية في الدولة والمنظمات غير الحكومية.

– تطويع العوامل المحيطة بها من حيث الاطار القانوني المنظم لها، والتمويل وأنظمتها الداخلية. ومن خلال اليات الرقابة ومحاربة الفساد بالمشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية.

ثانياً: حدود البحث

يقتصر موضوع البحث على معالجة المنظمات غير الحكومية ودورها التنموي بشكل عام بحيث يتم إبرازه كمتغير لابد منه لكل عملية تنموية ضماناً لأكبر قدر من الشفافية في تيسير برامج التنمية كما يهتم بتتبع برامج التنمية خلال الفترة الممتدة ما بين عام 1990– 2010م.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

1– توضيح ماهية المنظمات غير الحكومية، من خلال التطرق إلى تعريفها، واهميتها.

2- دراسة العلاقة بين منظمات غير الحكومية والحكومات (الرسمية)، وذلك عبر تحليل فاعلية دورها أو عدمه في التأثير على رسم السياسية العامة.

3- توضيح واقع وأفاق الاسهامات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية.

رابعاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في توضيح الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية، حيث يتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة وهي تؤدي لحزمة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على انشغالات المواطنين وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي فضلاً على مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية.

خامساً: مناهج البحث

سوف يتم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي فهو يساعد على تحليل ووصف المنظمات غير الحكومية ودورها التنموي، لكي نصل إلى نتائج دقيقة وواضحة.

سادساً: التعاريف الاجرائية

المجتمع المدني: "مجتمع أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع مع الأخر وعلى حق الاخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتدافع عن مصالهم المادية والمعنوية" (الغانم، 2005، ص12).

المنظمات غير الحكومية: "المنظمات المكونة من ممثلين خاصين أي من أفراد أو جماعات أو حتى كيانات خاصة مستقلة عن الحكومات الوطنية" (خلف، 1997، ص297).

العمل التطوعي: "تقديم المساعدة والعون وبذل كل ما يُمكن بذله من أبواب الخير للمجتمع عموماً ولأفراده خصوصاً".

التنمية: "الانتقال إلى مجتمع أفضل وأكثر كفاءة أو تطوير المجتمع فإن الغاية من التنمية هي تمكين هؤلاء البشر من تحقيق تطلعاتهم" (علي، 2002، ص25).

أولاً: تعريف المنظمات غير الحكومية

كثر الحديث عن جدوى المنظمات غير الحكومية والدور الذي تؤديه في المجتمع. فمصطلح منظمات غير حكومية مصطلح غامض يستخدم في الإشارة إلى العديد من المنظمات غير

الهادفة إلى الربح، حيث يعرف "مايكل سيرينا" المنظمات غير الحكومية بأنها أنواع عديدة من الجماعات والمؤسسات المستقلة تماماً أو إلى حد كبير عن الحكومة وتتصف بأهداف إنسانية وتعاونية لا تجارية (أبو زيد، 2003، ص283).

بينما يعرف تقرير التنمية البشرية لعام 1993م المنظمات غير الحكومية على أنها منظمات تطوعية تعمل مع آخرين، وكثيراً ما تعمل لصالح آخرين، وتتصب أعمالها وأنشطتها على قضايا وأفراد خارج موظفيها وعضويتها، وهي مرتبطة بالمنظمات الأهلية والشعبية، من حيث توجيه المشورة أو الدعم المالي كمنظمات وسطية للخدمات (الشمبري، 2008، ص22). يعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية بأنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تماماً أو إلى حد كبير عن الحكومة والتي لها أهداف إنسانية، أو تعاونية بالأساس أكثر من كونها أهداف تجارية أو أنها وكالات خاصة في الدول تقوم بدعم التنمية الدولية، أو جماعات دينية منظمة إقليماً أو قومياً، أو جماعات تنشأ في القرى (سمك، عابدين، 2002، ص48).

وفقاً لإحدى وثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994م، حول المنظمات غير الحكومية أنها: تمثل كياناً غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية(سمك، عابدين، 2002، ص48).

المؤسسات التي ينظمها المجتمع المدني هي التنظيمات التطوعية القائمة على الإرادة الحرة، أو بتعبير أخر هي المنظمات غير الحكومية من ناحية وغير المورثة من ناحية أخرى، ويكون الانتماء فيها قائماً على الإرادة الحرة، والمصلحة المشتركة أو المصالح المتبادلة وفق القواعد المنظمة داخل كل رابطة، مثل الجمعيات الخيرية بمختلف أنواعها والنقابات والاتحادات التعاونية والاتحادات الطلابية، ونوادي هيئات التدريس باعتبارها ذات صبغة نقابية، والنوادي بشكل عام باعتبارها تقوم على روابط مصلحيه، ومنظمات حقوق الإنسان، والأحزاب طالما كانت خارج السلطة لكن إذا دخلت السلطة بحكم التداول الديمقراطي فإنها تصبح جزءاً من الدولة وتخرج من دائرة المجتمع المدني(الخشت، 2002، ص159).

كما عرفت المنظمات غير الحكومية "بأنها نسيج غير حكومي" غير ربحي" وقد تكون كبيرة أو صغيرة دنيوية أو دينية وقد تعمل لصالح أعضائها فقط، أو لكل من يحتاج إلى مساعدة، بعضها يركز على قضايا محلية وبعضها الآخر يعمل على مستويات وطنية أو إقليمية أو دولية

أو عالمية. تعرف أيضًا بأنها تنظيم اجتماعي يستهدف غاية، ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه (السيد، عبدالموجود، 2003، ص232).

يشمل مصطلح المنظمات غير الحكومية "كل المؤسسات ومنظمات العمل الأهلي وذلك لكون عملها يختلف في ذلك عن اسلوب العمل الحكومي، كما أنها تنشأ بمبادرات ذاتية تنظمها مجموعة من أفراد المجتمع لتحقيق أهداف مجتمعة يستفيد منها المجتمع المحلي ويختلف تحقيقها من جهة إلى أخرى(الشمبري، 2008، ص22).

ومما يذكر أن أكثر التعاريف واقعية وجوهرية تلك التي تشير إلى أن المنظمات غير الحكومية تختلف من حيث مهامها وتطبيقاتها العملية عن القطاعين الدولة والخواص وعلى الرغم من تميزها عن القطاعين إلا أنها تتضمن بعض الخصائص، وذلك لارتباطها بقوى السوق من خلال الأنشطة المولدة للدخل، إلى جانب اهتمامها بقضايا اجتماعية. ومن واقع التعاريف السابقة للمنظمات غير الحكومية يمكن القول أنه هناك عدة أهداف تسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى إن ظهورها وتطورها جاء على عدة مراحل.

(أ) أهداف المنظمات غير الحكومية

يمكن تحديد هذه الأهداف بالآتي(عدلي، 2005م، ص9) :

1) دعم مشاريع وخطط التنمية الشاملة والمستدامة بحيث تكون شريكاً للدولة في تنفيذها ومراقبة حسن أدائها ورصد الانتهاكات و الخروقات التي تعترضها.
2) اقتراح قوانين وأنظمة ولوائح وتقديمها إلى البرلمانات والجهات التشريعية والحكومات.
3) السعي من أجل بناء مواطنة متساوية وكاملة ودون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العرق أو المذهب أو الجنس أو المنحدر الاجتماعي أو غير ذلك.
4) العمل على بناء قدرات الأفراد وتنمية مهاراتهم وتدريبهم ليسهموا في مجتمعاتهم وفي مؤسساتهم المهنية والنقابية للدفاع عن مصالح منتسبيها وعن مصالح المجتمع ككل.
5) تشجيع الجهود التطوعية والمبادرات الفردية والجماعية بما يعزز التضامن والتكافل والتعاون والمساندة بين جميع الفعاليات الاجتماعية.

(ب) المراحل التي مرت بها المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية ليست وليد الصدفة بل هي خلاصة أفكار ونتاج ثقافات وتجليات رؤى، عملت على أن تكون منهجاً للحياة التي تتطلع إلى قدرتها على بث ثقافة التعدد والتنوّع

وسيادة لغة الحوار وقبول الرأي الآخر والقدرة على احتوائه ضمن الأُطر العامة للدولة. إذ تشير الدراسات الدولية والمقارنة إلى أن ظهور المنظمات غير الحكومية وتطورها قد مرت بثلاث مراحل أو أجيال تختلف فيما بينها من حيث أهدافها وأهميتها كما يلى (عدلي، 2005،ص10):

المرحلة الأولى: من القرن التاسع عشر إلى عام 1949م، وتسمى جيل الإغاثة "Relief" حيث كانت تتولى عمليات الإغاثة، و تقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء.

المرحلة الثانية: من 1949م – 1990م، حيث انتقلت من الإغاثة إلى التنمية، وتسمى جيل المشروع الصغير"Small Business" وهي مرحلة الاعتماد على الذات، وقيامها بمشروعات استهدفت زيادة القدرات المحلية للمجتمعات، والسيطرة على الموارد الضرورية والمطلوبة لتحقيق التنمية المتواصلة.

المرحلة الثالثة: من 1990م إلى الآن، حيث انتقلت إلى إستراتيجية التنمية المستدامة وهى جيل التنمية المستديمة " Sustained Institutional Development" بمثابة نقلة نوعية في التعامل مع التنمية وصنع السياسات العامة، حيث أدركت أن أي عملية إنمائية تعتمد على الذات ستكون قابلة للانهيار والاختراق إذا لم يتوافر لها إطار مؤسسي وسياسي يشجع المبادرات المحلية، وكان لهذه المرحلة الفضل في طرح فكرة ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة .لكن هذا التطور من جيل إلى جيل أخر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أثبتت المنظمات غير الحكومية أنها قادرة على التفاعل مع مجتمعاتها المحلية وتقديم خدمات حقيقية لهذا المجتمع بتكلفة معقولة.

فمن خلال تقديم هذه الخدمات تصبح المنظمات غير الحكومية محور الارتكاز للمجتمع المدني، لأنها تؤدي إلى تعبير القطاعات الفاعلة والرائدة عن نفسها بشكل واضح ومحدد، مما يؤدي إلى تفريغ الطاقات البشرية بشكل بناء وصحيح (خطاب، 1998، ص26). فالمنظمات غير الحكومية شأنها شأن مختلف المنظمات التي تخضع لقواعد وآليات داخلية خاصة ومن ثم فإن تكوينها يستند إلى عدد من الأسس الجوهرية وهى(البيح، 1998، ص99):

1) الأساس الاقتصادي ويقصد به تحقيق درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي في ظل نظام اقتصادي يسمح بإشباع الأفراد لحاجاتهم الأساسية بعيداً عن تدخل الدولة من خلال المبادرات الفردية والنشاط الخاص، لأن التدخل في هذا الميدان يقلص من إمكانية مجتمع مدني مستقل عن الدولة .

2) الأساس السياسي بمعنى الصيغة السياسية القائمة على حرية التعبير عن الآراء والمصالح لمختلف القوى الاجتماعية بطريقة سلمية ومنظمة.

3) الأساس الايدولوجي ويشمل مجموعة من القيم والأفكار، الايدولوجيات التي تؤمن بها القوى الاجتماعية سواء أكانت متوافقة مع أيدلوجية الدولة أو متعارضة معها.

4) الأساس القانوني ويراد به النظام القانوني للدولة القائم على المساواة بين المواطنين في الحقوق والحريات بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية.

ثانياً: مجالات ونشاطات المنظمات غير الحكومية ومصادر تمويلها

تختلف مجالات نشاط عمل المنظمات غير الحكومية ومصادر تمويلاها بإختلاف أهدافها ووسائلها واهتماماتها, ذلك أنها تركز على عدد كبير من الاهتمامات الاقتصادية، الاجتماعية الصحية، البيئة والإنسانية على إختلاف أنواعها, منها من يتوزع نشاطها محلياً ومنها من يتوسع خارج الحدود الوطنية ومنها من يكون نشاطها عالمياً، حيث تقوم أغلبية هذه المنظمات بدور بالغ الأهمية في مكافحة الفقر والأمراض المختلفة وشد انتباه الناس إلى مسائل هامة كالعدالة الاجتماعية والبيئية والشفافية، وتعمل الهيئات الدولية يداً بيد مع المنظمات غير الحكومية من أجل التأكيد على أنه سيكون لمشروعاتها وبرامجها الميدانية تأثيرات ملموسة في حياة المجتمعات المحلية (آدلوف، 2009، ص118)، والتي أصبح لها دور فعال مثل منظمة "أوكسفام" ومنظمة "العفو الدولية" والصندوق العالمي لحماية الطبيعة، ومنظمة "السلام الأخضر"، والتي حققت نجاحات كبيرة في شد انتباه الناس للتركيز على مسائل هامة كالعدالة الاجتماعية، الفقر، البيئة وخطر الألغام الأرضية وحماية البيئة والإعفاء من الديون وزيادة المعونات للبلدان الفقيرة، ومن هذه المؤسسات والمنظمات ما أخذت صفة الإقليمية، الدولية والعالمية واتحدت مع منظمات أخرى، ويرجع سبب ذلك لعدم ارتباطها بجنسية معينة فضلاً عن كون نشاطاتها وخدماتها لا تنحصر في إقليم دولة بذاتها.

في هذا السياق يمكن أخذ بعض النماذج من هذه المنظمات غير الحكومية وهي منظمة أوكسفام الإنجليزية، منظمة أطباء بلاء حدود ومنظمات الشفافية لمكافحة الفساد.

(1)منظمة أوكسفام الدولية"Oxfam International"

تعد منظمة "أوكسفام" الدولية من أبرز المنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح الفاعلة دولياً والتي تعمل في مجال التنمية، مكافحة الفقر، وتحقيق العدالة للنهوض بالمجتمعات، كما تشمل أنشطتها عمليات الإغاثة لمنكوبي الكوارث الطارئة الطبيعة، البشرية والحروب وتعمل

"أوكسفام" على محاربة الفقر بمفهومه المجتمعي "مساعدة الفقراء"، وبمفهومه السياسي "مساعدة الدول الفقيرة على تحقيق التنمية" وقد أثبت "أوكسفام" قدرتها على الانتشار والنجاح كمنظمة دولية غير حكومية التي تستطيع مواكبة المستجدات وتطويع أدوات العصر المتطورة لخدمة أهدافها وتشجيع تطورها، ولقد أسست شراكة مع (13) منظمة غير حكومية أخرى مكونه بذلك (اتحاد أوكسفام)، ومقار هذه المنظمات هي ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، اسبانيا، بريطانيا، إيرلندا، هونج كونج، ولاية كوبيك كندا، العاصمة الكندية أوتاوا، الولايات المتحدة، استراليا ونيوزيلندا وتعمل "أوكسفام" من خلال (3000) شريك محلي لتنفيذ البرامج التنموية طويلة الأمد التي تضعها، وتستضيف المملكة المتحدة مقر سكرتارية منظمة "أوكسفام"، وتعمل على تحقيق التنمية من خلال التزامها بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان التي من شأنها أن تساعد الشعوب على تفادي المعاناة من الفقر، ومن غياب المساواة والعدالة، ولقد قامت بإنشاء مكاتب دعم، حيث تقوم المنظمة من خلال مكاتبها بخلق لوبي للتأثير على صانعي القرار للاهتمام بتحقيق المساواة والقضاء على الفقر عند وضع السياسات وتطبيقها (أبوعمرة،(د.ت) ، ص72).

(2) منظمة أطباء بلا حدود

تأسست المنظمة عام 1971م من قبل مجموعة صغيرة من أطباء فرنسيين أمنوا بأن جميع البشر لهم الحق في الحصول على العناية الطبية، فهي منظمة مستقلة عن جميع الدول والمؤسسات وعن جميع التأثيرات السياسية، الاقتصادية والدينية، ومهمتها الأساسية تقديم المساعدات الطبية للذين يعيشون أزمات مختلفة في العالم، وتتكون المنظمة من خمسة مراكز عاملة، 14 قسم في مختلف أنحاء العالم، وينضم إليها كل عام أكثر من 3000 شخص منهم أطباء، ممرضات وعاملون في مجالات طبية أخرى، أضافه إلى 15 ألف شخص يتم تشغيلهم من المناطق التي تعمل بها المنظمة لتقديم المساعدات الطبية في أكثر من 80 دولة إذ تقوم بتقديم المساعدات الطبية للشعوب التي تتعرض لمشكلات مختلفة، مثل الصراعات المسلحة الكوارث الطبيعية كالفيضانات، الزلازل، الأوبئة والمجاعات، ويتم ذلك من خلال إرسال فرق المنظمة الطبية من جراحين وأطباء وممرضات إلى المواقع المتضررة وهم مزودون بالمعدات الطبية اللازمة لمواجهة الحدث الطارئ (الغانم، 2005، ص21) . لدى المنظمة الكثير من المشروعات التي تنفذها منها حملات التطعيم، إعادة تأهيل المستشفيات والعيادات، مراكز الإيواء ورعاية المرضى توزيع الأدوية، الإمدادات الطبية وتقديم إعانات طبية وصحية للاجئين وغيرها من المشروعات المتنوعة. ولقد حصلت على جائزة مؤسسة الإمارات العربية المتحدة في عام 2002م (الغانم، 2005، ص22).

(3): منظمات الشفافية لمكافحة الفساد

منظمات الشفافية هي التعبير عن حركة عالمية لمكافحة الفساد أفرزها مجتمع مدني عالمي ظهر في قمة تألقه وفورانه في سياق عملية التحول الكبرى التي طرأت على النظام والمجتمع الدولي وعلى العلاقات الدولية بصفة عامة، عقب انتهاء الحرب الباردة، انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي، وهى حركة قادها رجال ينحدرون من خلفيات وانتماءات مهنية فكرية اجتماعية ووطنية متعددة لكنهم أجمعوا على شيء واحد، وهو الفساد استشرى في الأرض وأصبح ظاهرة تعوق تحقيق أهداف التعاون الدولي في كافة المجالات، مما يتطلب مقاومتها والقضاء عليها بكل السبل(نافعة، 2004 ، ص100).

ولقد اتبعت منظمات الشفافية إستراتيجية مزدوجة، فعلى المستوى الدولي استهدفت بناء وعي بالنتائج المدمرة للفساد وتعبئة الرأي العام عبر التعريف بحالات الفساد، أما على المستوى المحلي فتحاول التأثير على الحكومات والسياسة والاقتصاد(آدلوف، 2009، ص152).

هذا بالإضافة إلى ذلك تبحث منظمات الشفافية الاتصال الوثيق بالمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وبالاقتصاد والدولة، وذلك بهدف بناء تحالفات قوية ومؤثرة ضد الفساد. وأبان ذلك تتبع منظمات الشفافية الدولية أربع أولويات (آدلوف، 2009، ص152):

1) تخفيض الفساد في السياسة.
2) تخفيف الفساد في عقد الاتفاقيات العامة.
3) زيادة مستوى مناهضة الفساد في مجال الاقتصاد الخاص.
4) تشجيع الاتفاقيات الدولية ضد الفساد.

وفي هذا الاطار يلاحظ وجود تنوع في المهام التي قد تقدمها المنظمات غير الحكومية والذي تتمثل في الآتي(سمك، عابدين،2002، ص51) :

1_منظمات غير حكومية تعمل لتحقيق الرفاهية Welfare NGOs حيث تقوم بتقديم الخدمات المختلفة إلى المحتاجين بما فيها الخدمات الصحية.

2_منظمات غير حكومية خيرية Charitable NGOs وتضم المنظمات التي تسعى لمواجهة الحاجات الخاصة بالفقراء مثل توزيع الاغذية والملابس والادوية ....الخ. ومثل هذه المنظمات تقوم بأنشطة إنمائية خلال الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية.

3_منظمات غير حكومية أنمائية Development NGOsوتركز بصفة أساسية على الجماعات الفقيرة ، وتمثل التنمية الاقتصادية هدف نهائي بالنسبة لها.

4_ منظمات غير حكومية تسعى للدفاع عن قضايا معينة Advocay NGOs وتركز بصفة اساسية على قضايا مثل البيئة ،حقوق الانسان.....الخ.

5_منظمات غير حكومية استشارية Consulting NGOs تقوم بتقديم خدمات استشارية ودراسات بحثية لمشروعات خاصة.

6_منظمات غير حكومية للابتكار التقني Technical innovation NOGs ومثل هذه المنظمات تقوم بإدارة المشروعات الخاصة بها من أجل ابتكار وتطور مقترحات أو تحسين المقترحات القائمة لحل المشكلات الموجودة في مجال معين.

ومن جانب أخر فإن هذه المنظمات غير الحكومية تعمل في مواضيع ذات أهمية أكثر من أهمية حقوق الإنسان ووقف الحرب وفرض السلام بين الشعوب بل لها قوة ملموسة في إتخاذ القرارات الدولية، ففي السنوات القريبة التي مضت كسبت إقرار اتفاقيات للحد من التسلح ونزع السلاح، وساهمت في إقرار اتفاقيات حماية حقوق الأطفال والمعاقين والفقراء وشجعت اتفاقية البيئة الجديدة على تبني بروتوكول مونتريال للمواد المؤثرة على طبقة الأوزون في عام 1987م والحملة الدولية1997م لمنع استخدام الألغام الأرضية (الشمري،2008، ص264).

بصورة عامة يتم تمويل المنظمات من ثلاث مصادر أساسية تتمثل في التمويل العام والتمويل الذاتي من خلال مساهمات، واشتراكات الأعضاء والهبات والوصايا إضافة إلى ممارسة الأنشطة المولدة للدخل، أما المصدر التمويلي الثالث فهو التمويل الخارجي ممثلا في معونات نقدية أو عينية، تقدمها دول أو منظمات (سمك، عابدين، 2002، ص34).

فالتفاعلات بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والتي تقدم الأخيرة الأموال للأولى التي تقوم بدورها بتقديم الخدمات، غالباً ما تصبح تفاعلات غير متكافئة وإنما تتسم بالتبعية نظراً لأن المنظمات غير الحكومية تكيف مصالحها ورؤياها وفقاً لما يراه مقدمي التمويل. حيث يرى البعض أن مكمن الخطر في هذا النوع من الاعتماد على رعاية وتفضيل الحكومة يتمثل في أن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تصبح جزء من الآلة السياسية التي هدفها ليس تحقيق الرفاهية الاجتماعية ولكن أعادة انتخاب الحزب السياسي الذي يتصادف توليه السلطة في فترة معينه. وفي هذه الحالة فإن كلمة غير قد تسقط عن وصف تلك المؤسسات، بل أن المنظمات غير الحكومية نفسها قد تنقسم إلى معسكرات سياسية متنافسة، كل منها يتحايل من أجل الحصول على السلطة (سمك، عابدين، 2002، ص72).

ويتضح مما سبق مدى أهمية المنظمات غير الحكومية في المجتمعات الحديثة حيث تشترك المنظمات غير الحكومية مع الدولة في معظم الدول الأوروبية مثل فرنسا، ألمانيا، بلجيكا ونيوزيلندا في تحقيق الرفاهية لشعوبها، وهذه المنظمات ضخمة، وعتيقة وتحظى بدعم حكومي كبير حيث المساعدة المالية الحكومية مصدر رئيس لمواردها كما تتمتع بإعفاءات جمركية كبيرة ويوجد لها إطار قانوني ينظم العلاقة بين تلك المنظمات والقطاعات الأخرى فالمنظمات المدنية تتميز بأنها أكثر مؤسسية وأقل استقلالية. ومما سبق يمكن استخلاص أهم السمات العامة هي:

أ_ انسحاب الدولة من تقديم الخدمات والرفاهية عندما تتعاظم أهمية المنظمات غير الحكومية في الرعاية الاجتماعية.

ب_ المشاركة والتعاون بين تلك المنظمات والدولة.

ج_ توافر الشكل القانوني للمنظمات غير الحكومية.

د_ توفر المنظمات غير الحكومية الأفكار المطلوبة لتنفيذ سياسات الضمان الاجتماعي المنفتحة.

وبهذا يمكن القول أن النقلة النوعية للمنظمات غير الحكومية سواءً كان ذلك من الإطار المحلي أو الإقليمي أو العالمي. لاشك أنها قد فرضت ترتيبات تنظيمية خاصة، ولاشك أن هذه الترتيبات التنظيمية تشكل أحد التحديات والإشكاليات التي واجهت ما يعرف بالمنظمات غير الحكومية العالمية.

ثالثاً: المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالحكومات (الرسمية)

تعتبر المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المتحضرة كقوة ضاغطة تقوم بأدوار عديدة لها أثار إيجابية على المجتمع، كما إن صاحب القرار السياسي سواءً في السلطة التنفيذية أو التشريعية يضعُ ردة فعل هذه المنظمات المدنية ضمن حساباته السياسية، بل أصبح يأخذ توجيهات هذه الجماعات واستطلاع رأيها خطوة أساسية لمعرفة مدى نجاح إي قرار سياسي أو اقتصادي (الغانم،2005، ص17) .

ومن أجل تكملة المجهودات الحكومية ومن أجل ابراز الجهد الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية كان لابد من وجود علاقة ود وتعاون بينهم وقد تختلف العلاقة من بلد إلى أخر فبعض الحكومات تميل الى إعطاء المنظمات غير الحكومية دور القيادة في المسائل الانمائية مثل تنظيم الأسرة والبعض الآخر لا يرتاح إلى نمو مثل هذه المنظمات وما تدعيه لنفسها من أهمية للدور الذي تلعبه في عملية التغير خصوصاً في المجتمعات التي كان للدولة دور مهيمن فيها حيث تتمسك هذه الحكومات بحقها السياسي والسيادي في أن تعمل كحارس يسمح أو لا يسمح

بالاتصال بين المنظمات القائمة داخل حدودها وبين الوكالات الخارجية(خطاب،1998، ص39).

وفي نفس الوقت الذي تجري فيه إعادة النظر في دور الدولة وحدود تدخلها وتقليص سلطتها كجزء من إجراءات عملية العولمة خاصةً في بعدها الاقتصادي, فإن هناك اهتمام عالمي ونزعة نحو تقوية المنظمات غير الحكومية المحلية، الإقليمية والدولية وإنمائها وإعطائها أدواراً مؤثرة على مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية حتى شمل نفوذها القرى والمدن والأحياء متخطية سيادة الدولة، الأمر الذى جعل مؤسسوا منظمة أطباء بدون حدود يؤكدون أن جميع المنظمات غير الحكومية الدولية بحكم التعريف تنتهك وتدمر سلطة الدولة(سمك، عابدين، 2002، ص72).

تواجه المنظمات غير الحكومية الكثير من المعوقات الخارجية والداخلية وذلك عندما تشرع في القيام بدورها في توفير السلع والخدمات أو في تعبئة الجماهير من أجل المشاركة في صنع القرارات المتصلة بإشباع حاجاتهم المختلفة، فالقصد بالمعوقات الخارجية تلك المتغيرات التي لا تتصل ببناء المنظمة غير الحكومية أو بوظائفها أو حتى ديناميتها، مثل العلاقة بالحكومة بل وبالجهات المانحة أو الممولة وما تطرحه هذه العلاقة من مشكلات تنعكس بصورة مباشرة على أداء المنظمات غير الحكومية، أما المعوقات الداخلية فتتبع أساساً من طبيعة البناء الاجتماعي لتلك المنظمات وديناميات التفاعل بين المستويات المختلفة داخلها بل والتعارض الذي يبدو في أحيان كثيرة بين قيم المشاركة والكفاءة والمساءلة على سبيل المثال(أبوزيد،2003، ص321).

ومن الانتقادات أيضاً الموجهة لهذه المنظمات غير الحكومية هي اتخاذها من المنظمة غطاء ووسيلة لجمع المال, فهذه المنظمات تعتمد في ممارسة نشاطها على ما تحصل عليه من دعم وتبرعات من جهات حكومية وخيرية وأفراد وشركات, وكثيراً ما تعتمد هذه المنظمات في جمع المال على الجانب الإعلامي والدعائي لنشاطها, ويدل على ذلك سعى بعض المنظمات غير الحكومية إلى القيام بحملات جديدة والحصول على تمويل جديد بعد انفراج الأزمة التي أنشئت من أجلها منظمات غير الحكومية مثل "Oxfam" الدولية إلى مناقشاته فيما يتعلق بجدولة الديون فحوالي نصف مشروعات الإقراض الخاصة بالبنك تتضمن بنوداً وتدابير خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية، وأصبح الحوار مع هذه المنظمات جزءاً أساسياً من عمل البنك الدولي، وفي أحيان كثيرة تؤثر المنظمات غير الحكومية على سياساته(سمك، عابدين،2002، ص67).

تعطي تجارب الشراكة مدى متنوعاً من المجتمعات، تختلف في طبيعة نظمها السياسية ووضعها التنموي، مما يشير إلى أن الشراكة أصبحت حالة حتمية في الدول التي تبغي تحقيق معادلة تنموية متكاملة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً بغض النظر عن أية تباينات في أوضاع هذه الدول، ويؤكد ذلك مسح الأدبيات المعنية بالشراكة والتي تشمل دولاً من كافة قارات العالم بريطانيا- الدنمارك- كرواتيا- الصين- الهند- بنجلاديش- ماليزيا- البرازيل- وغيرها، ونظراً لأهمية هذه الشراكة والحرص على استمرارها برزت فكرة العقود لمأسسة العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية وقد تعددت مسمياتها على النحو التالي:

1_العهد أو الاتفاق "**Compacts**" في بريطانيا، ويلز، اسكتلندا، ايرلندا الشمالية.

2_برنامج التعاون مع المنظمات غير الحكومية في كرواتيا.

3_إطار المجتمع المدني "**Concept of Development of Civil Society**" في استونيا.

4_ الاتفاق **Accord**في كندا.

5_عهد المنظمات غير الحكومية "**NGO Charter**" في فرنسا.

6_العهد الخاص بالتفاعل بين متطوعي الدنمارك والقطاع العام في الدنمارك بغض النظر عن اختلاف المسميات، فإن دلالة ذلك هي الإدراك المتبادل من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية لقيمة التعاون والشراكة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، حيث تعد تجربة الشراكة البريطانية من أقدم التجارب وأكثرها نموذجاً واقعياً لمراحل الشراكة المختلفة بجوانب قوتها وضعفها ولذلك فهي تقدم عدد من الدروس المهمة التي لا يمكن تجاهل دلالتها في أي محاولة لبناء شراكة في أي بلدان أخرى. منذ عام 2000م توالت وثائق مبادئ العمل (Codes) تنظم موضوعات التمويل، والتشاور والتقييم وغيرها في عام 2000م صدرت مدونة التمويل، التي تم تنقيحها فيما بعد في 2003م تحت اسم كود التمويل والمشتريات. عام 2000م صدرت مدونة التشاور وتقيم السياسات. وثيقة الخطة الإرشادية للاتفاقيات المحلية والتي تم تنقيحها في 2006م تحت عنوان مدونة الجماعات الأثنية والسود. مدونة التطوع وتتبع أهداف المدونات وتسهب في كيفية تنفيذها(عدلي، 2008،ص68).

وبالتالي يكمن إبراز تطور المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالحكومات المركزية في ثلاثة مراحل:

المرحلة التقليدية:

1_ المنظمات غير الحكومية تعتبر إسهامات فردية.

2_السيطرة المباشرة من قبل الحكومة على جميع الأنشطة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

مرحلة التقدم:

تعاظم دور المنظمات غير الحكومية حتى أصبح عملاً منظماً لعدم قدرة الحكومات على مباشرة جميع جوانب التنمية.

مرحلة التحول:

للمنظمات غير الحكومية دور فعال على المستوى المحلي، والإقليمي والعالمي حيث أصبحت إحدى محاور التنمية في الدول المتقدمة.

الخاتمة

ومن خلال إثبات فرضيات هذا البحث فالمنظمات غير الحكومية خاصة في البلدان المتقدمة تتمتع بدعم رسمي و شعبي، كما تستحوذ على إمكانيات مادية و بشرية ضخمة، الأمر الذي أكسبها قدرة كبيرة على التحرك و المبادرة محلياً، وإقليمياً ودولياً ثم الانطلاق نحو العالمية الأمر الذي أدى إلى التزايد والتعاظم لهذا الدور حتى أصبح من أساسيات دفع عجلة التقدم والتنمية واصبحت المنظمات غير الحكومية (القطاع الثالث) في منظومة الدولة إلى جانب القطاع الحكومي والخاص بينما منظومة الحياة السياسية في بعض الدول توجد بها استحواذ عدد قليل من الأفراد على السلطة مما جعل بعض فئات من الشعب التي لم تستطيع اختراق هذا الجدار القوي لنظام الحكم أن تلجا في أطر تنظيمات جماعية يعبر كل منها عن مجموعة الأفراد ذوي المصالح الواحدة والأهداف الواحدة لأجل المحافظة على مصالحهم الخاصة والدفاع عن أهدافهم المشتركة فنجاح المنظمات غير الحكومية في قوة التأثير من عدمه في عملية تحقيق التنمية مرتبط بالإطار القانوني الذي تضعه الدولة لتنظيم وجود هذه المنظمات غير الحكومية هل هو في إطار منظم أو مقيد كما يرتبط بمدى استجابة الدولة ومؤسساتها المختلفة للمطالب القادمة من المجتمع ومنظماته.

من خلال هذا البحث نستخلص جملة من النتائج ولعل أبرزها فيما يلي:

1_تقع مهمة بناء المنظمات غير الحكومية تقع على عاتق العاملين داخل هذه المنظمات، وقبل كل شيء هناك ضرورة أن تغير بعض الانظمة السياسية من رؤيتها للمجتمع باعتبار أن المنظمات غير الحكومية ليس خصماً وإنما شريكاً في عملية التنمية.

2_قدرة المنظمات غير الحكومية على تحديد احتياجات مجتمعاتها المحلية هذا الأمر ليس بالهين إذ يحتاج إلى الإطار القانوني " الدستور" الذي يجيز تأسيس التنظيمات الجماعية (الأحزاب، الاتحادات، النقابات، الجمعيات، المنظمات،.....الخ.).

3_قصور الدراسات والبحوث الخاصة بالمنظمات غير الحكومية وخاصة التركيز على الاحتياجات الخاصة بالتدريب والمهارات اللازمة لبناء منظمات فعالة حتى يتخرج منها متخصصون في هذا المجال بكل حرفية ودراية.

4_نفطة الانطلاقة في تأسيس المنظمات غير الحكومية (القطاع الثالث) تبدأ من الدولة والمواطن معاً في آن واحد فالدولة توفر الظروف المواتية مثل حرية ممارسة النشاط، أما الموطن فيبادر طواعية بالانضمام إلى هذه المنظمات، والاهتمام بالشأن العام إلى جانب الشأن الخاص.

5_تشجيع المنظمات غير الحكومية على عدم الاعتماد في التمويل على الحكومة الرسمية لمنع هيمنة الحكومة على المنظمة غير الحكومية واستغلالها سياسياً.

قائمة المراجع :

1- كوثر الغانم. منظمات المجتمع المدني.- الكويت: مركز المعلومات والأبحاث كونا، 2005.

2- محمود خلف. مدخل الى علم العلاقات الدولية.- عمان :الاردن- دار زهران، 1997.

رعد عبدالجليل علي. التنمية السياسية مخل التغير.- طرابلس :منشورات الجامعة المفتوحة، 2002.

3- أحمد سليمان أبو زيد. علم الاجتماع السياسي: الأسس والقضايا من منظور نقدي.- الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ،2003.

4- وفاء كاظم الشمبري. المجتمع المدني: إشكالية التكوين والعلاقات بالدولة والمؤسسات الدولية.- طرابلس: الدار الاكاديميه،2008.

5- نجوى سمك، السيد صدقي عابدين. دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة.- القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية،2002.

6- محمد عثمان الخشت. المجتمع المدني عند هيجل.- القاهرة : دار قباء، 2002.

7- جابر عوض السيد، أبو الحسن عبد الموجود. الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية.- الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.

[8]- هويدا عدلي. " بعنوان فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية" .- ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية .- الإسكندرية:مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2005 ، متاح على الرابط : www.swedenabroad.com.

[9]- حياة محمد خطاب. دور منظمات غير الحكومية في الإصلاح الإداري.- جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998. (اطروحة دكتوراه غير منشوراه)

10- حسين علوان البيح." الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة".- مجلة المستقبل العربي، ع236، أغسطس، 1998.

[11]- فرانك آدلوف. المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي؛ ترجمة عبد السلام حيدر.- القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب، 2009.

[12]- رنا أبو عمرة. منظمة أوكسفام الدولية"Oxfam International"، متاح على الرابط www.oxfam.org.

[13]- حسن نافعة. " دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد" .- مجلة المستقبل العربي ، ع310، 2004.

[14]- أحمد سليمان أبو زيد. علم الاجتماع السياسي الأسس والقضايا من منظور نقدي.- الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.

[15]- هويدا عدلي. "المجتمع المدني وإحياء العقد الاجتماعي" .- مجلة السياسة الدولية، ع174، أكتوبر، 2008.